رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢٤ / ٤/ ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٣/ ٦ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥

المشاركة السياسية للكورد الفيلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

Political Participation of the Faylee Kurds in Iraq after 2003

أ.م.د. فراس كوركيس عزيز
Asst. Prof. Dr. Firas Gorgees Azeez

الباحث: فاضل جاسم محمد
Fadhel Jassim Mohammed

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
University of Baghdad / College of Political Science

firas.geargis@copolicy.uobaghdad.edu.iq
Fadel.jassem1201c@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

منذ التغير السياسي الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أصبح موضوع مشاركة الأقليات في العملية السياسية ذا أهمية كبيرة وضرورية ، اذ يُعتبر هذا الأمر ضروريًا لضمان تمثيل جميع والمكونات الاجتماعية في النظام السياسي الجديد الذي تم تأسيسه .

وعليه، تأتي دراسة المشاركة السياسية للكورد الفيلية كجزء من الجهود المستمرة والمثابرة لفهم الدور الايجابي والمهم الذي توديه المجتمعات المتنوعة في بناء نظام ديمقراطي. وايضا لفهم السياسات والاليات التي تسهم بها المشاركة السياسية للكورد الفيلية في تعزيز الهوية السياسية والاستقرار الاجتماعي داخل العراق، إلى جانب تحليل العوامل والتحديات التي تواجهها هذه الأقلية في سعيها للوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي الفعّالة، مما يعكس أهمية دورها في العملية الديمقراطية في البلاد

الكلمات الافتتاحية: "المشاركة السياسية"،"الاقليات"،"الكورد الفيلية"،"التمثيل السياسي"

Abstract

Since the political change that occurred in Iraq after 2003, the issue of minority participation in the political process has become of great importance and necessity, as this is considered necessary to ensure the representation of all social components in the new political system that has been established.

Accordingly, the study of the political participation of the Faylee Kurds comes as part of the ongoing and persistent efforts to understand the positive and important role that diverse communities play in building a democratic system. Also, to understand the policies and mechanisms through which the political participation of the Faylee Kurds contributes to strengthening the political identity and social stability within Iraq, in addition to analyzing the factors and challenges that this minority faces in its quest to reach effective political decision-making centers, which reflects the importance of its role in the democratic process in the country.

Key words: "Political participation", "minorities", "Faylee Kurds", "political representation"

المقدمة

منذ التغيير السياسي الذي حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أصبح موضوع مشاركة الأقليات في العملية السياسية ذا أهمية كبيرة وحيوية، اذ يعد هذا الامر ضروريًا لضمان تمثيل جميع الطوائف والمكونات الاجتماعية في النظام السياسي الجديد الذي تم تأسيسه، وعليه، تأتي دراسة المشاركة السياسية للكورد الفيلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لبيان وايضاح الجهود المستمرة لفهم الدور الايجابي والهام الذي تلعبه المجتمعات المتنوعة في بناء وترسيخ الديمقراطية.

يعد الكورد الفيليون جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي العراقي، إذ عاشوا على مدار التاريخ في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا في العراق وإيران، حيث تأقلموا مع الظروف المختلفة التي مر بها البلدان.

فهم يمثلون شريحة اجتماعية عراقية أصيلة عانت من التهميش والإقصاء على مدى عقود طويلة، وبلغت ذروة معاناتهم في ظل النظام الاستبدادي السابق الذي مارس ضدهم أبشع أنواع الاضطهاد والتهجير القسري، ومع سقوط النظام عام ٢٠٠٣، تطلعت هذه الشريحة إلى استعادة حقوقها المغتصبة والمشاركة الفاعلة في بناء عراق ديمقراطي تعددي.

الا انه بالرغم نت التغيير السياسي الذي حصل في العراق ما زال الكورد الفيلية يعانون من ضعف وتراجع واضح في المشاركة السياسية بسبب جملة من المعوقات التي اصابت ابناء الاقلية قبل وبعد عام ٢٠٠٣ م حيث عانى ابناء الاقلية من الحرمان وعدم المساواة في مجمل الحياة العامة ومنها تراجع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي , قبل عام ٢٠٠٣ شهدت الساحة العراقية احداث دامية في عموم العراق وكان حصة الاقلية الفيلية نسبة كبيرة من الظلم والقمع والقتل والاعدام والتهجير والتسفير ومصادرة الاموال وضرب مصالحهم الاقتصادية وتدمير مراكزهم التجارية وتجريدهم من املاكهم وعقاراتهم , وتكبيل الحريات واعتقال المفكرين واصحاب الرأي والمثقفين والفنانين والأدباء وغلق الجمعيات والمنتديات الثقافية التي تنمي الشعور بأهمية وجودهم وتحمي ثقافتهم , وبعد عام ٢٠٠٣ عانت الاقلية الفيلية من التشتت والاهمال والتهميش والاقصاء وضعف المساواة في الوظائف العامة والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، لذلك تم بحث كل ما يخص ويرتبط في تفعيل المشاركة السياسية لأبناء الاقلية الفيلية حيث تم بحث واقع الاقلية الفيلية (السياسي ،الاجتماعي ، الاقتصادي) وتم بحث اصولهم واعدادهم واهم الجرائم التي طالتهم قبل عام ٢٠٠٣ من قبل الانظمة السياسية التي توالت على حكم العراق.

اشكالية الدراســة: تحاول هذه الدراسة الاجابة على عدة اسئلة من خلال اثارة سؤال رئيسي يتفرع منه عدة اسئلة:

١. هل للكورد الفيلين دور فعال ومؤثر في العملية السياسية من خلال المشاركة السياسية لأبناء الاقلية ؟
٢. هل أثر التغير السياسي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على واقع الكرد الفيلي ونسبة مشاركتهم ؟
٣. ماهي اهم المعوقات التي تؤثر على نسب المشاركة السياسية لأفراد الاقلية ؟
٤. ماهي اهم المقومات التي تفعل ايجابيا نسب المشاركة السياسية لأفراد الاقلية ؟

فرضية الدراســة: هنالك علاقة طردية بين واقع الكورد الفيلين ، السياسي ، والاجتماعي ، والاقتصادي وبين مشاركتهم السياسية ، كلما تدهور واقعهم تراجعت نسب المشاركة السياسية والعكس صحيح .

منهجية الدراســة: اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة منها المنهج الوصفي وكذلك تم استخدام منهج التحليل النظمي وكذلك تم الاعتماد على المقترب التاريخي .

المبحث الاول : واقع الكورد الفيلية في العراق

يستمد العراق وجوده وتاريخه ومستقبله وعمق حضارته من التنوع العرقي والقومي والاثني والديني الموجود في ثقافة مجتمعه , ومن اهم القوميات التي يرتكز عليها هذا التنوع في العراق هما القوميتين (العربية التي تشكل الغالبية , والقومية الكوردية) وهنالك قوميات اخرى مثل (التركمان والشبك والايزيدية والبهائين والكاكائين والزنوج وغيرهم) ,لذلك هذه القوميات تشكل ركائز اساسية في بنية المجتمع العراقي , حيث لا يمكن لاي قومية ان تستأثر بالقرار السياسي او الاجتماعي مهما بلغ اهمية تلك القومية ومهما بلغ حجمها او تأثيرها .

الكورد الفيلين هم جزء من مكونين من الناحية القومية هم اكراد ومن الناحية الدينية والمذهبية هم شيعة اثني عشرية يحسبون على القومية العربية و وهذا الانتساب سبب لهم كوارث مروعه تسبب بها الانظمة التسلطية التي حكمت العراق ودفعوا ثمناً باهضاً , لذلك سوف يبحث في هذا المبحث واقع الكورد الفيلين قبل وبعد عام ٢٠٠٣.

المطلب الاول: نبذه تعريفية عن الكورد الفيلية

اولاً . معنى الكرد الفيلين : يتألف مصطلح الكورد الفيلين من مفردتين هما

١. الكورد : يتفق عدد من المؤرخين والمهتمين بالأثار الذين يدرسون البقايا المادية لحياة الانسان القديم . ان لفظ الكورد كلمة مشتقة من اللغة السومرية (كور) وتعني (الجبل) , وعند اضافة حرف الياء والدال تصبح اللفظ (كوردي) والتي تعني (الجبلي) , لذلك نلاحظ بأن هذه التسمية اطلقها السومريين على على الافراد الذين يسكنون الجبال والحضارات المجاورة للحضارة السومرية والتي تسمى تاريخيا ب (الايلامية) او (العيلامية) [١]، وكذلك يقصد بها الاراضي التي تجمع افرادا يومنون بوحدة قومية متجانسة بين ارضي مجزأة بين اربع دول تجاور العراق وهي (العراق وتركيا وايران وسوريا)[٢]. ويذكر بعض المستشرقين بأن اول لفظة (كورد) جاءت في الوثائق السومرية في الالف الثاني والثالث قبل الميلاد , حيث جاءت هذه اللفظة في الاثار السومرية على رقعة طينية اثرية [٣].

٢. الفيلون : هنالك عدة اراء في تحديد مفهوم مفردة الفيلي منهم من يقول مفردة الفيلي تعني (الثوري ,المتمرد , العاصي) واخرون يقولون مفهوم الفيلين تعني (الشجاع , الباسل , المغوار) وهذه صفات اشتهر بها سكان الجبل[٤] , وهنالك باحثين يرون ان كلمة فيلي اسما لسلالة استوطنت في المنطقة الجبلية بين شرق العراق وغرب ايران , وكونوا مملكة عيلام التي حكمها اثنا عشر ملكا والتي تعد من الحضارات المهمة في المنطقة والتي توجد حاليا وتعرف باسم (خوزستان) وقد اطلق ملوك عيلام على رعاياهم ومن خضع لسلطتهم ونفوذهم من عشائر الكردية التي جاءت من كوردستان باسم (بيلي) التي اشتقت من اسم بيلي العيلامي مؤسس سلالة العيلامين[٥]، وبمرور الوقت تحول حرف الباء الى حرف الفاء واصبحت تسمية بيلي الى فيلي كما تحولت كلمة بلاد بارس الى كلمة بلاد فارس [٦].

ثانياً : الجذور التاريخية : هاجرت قبيلتان رئيسيتان من نهر (الفولكا) شمال بحر قزوين بحلول عام ١٥٠٠ قبل الميلاد واستقروا في ايران وتسمى هذه القبيلتان هما (الفارسين والميديين) اسس الميدين مملكة ميديا في الشمال الغربي من ايران بالقرب من الحدود مع تركيا والعراق واسس الفارسين بارسيس في الجنوب الايراني اطلقها

عليهم الاغريق اسم بارسيس التي اشتق منهم كلمة فارس فيما بعد , واطلقوا على بلادهم الجديدة ايران التي تعني ارض الاريين, لذلك تولد شعور عميق لدى اغلب الكرد بصوره عامة بانهم من ابناء ميديا واذا لم يكون امتدادهم ، فهم احد القبائل الرئيسية التي شكلت هذه المملكة وبالتالي ضمن الاكراد مملكة ميديا كحضارة يتمجدون بها واصبحت اغنية ونشيد قومي [٧]. وبعض الباحثين والمؤرخين يرجعون الكرد بصوره عامة الى الاصل (الاري) حيث زحفت بعض القبائل الارية واستوطنت وسكنت في مناطق جبال زاكروس وطوروس والمناطق المجاوره لهذه السلاسل الجبلية وانتشروا بعدها الى مناطق في بلدان متعدد بعدما تم ترسيم الحدود بين الدول وبروز الدولة القومية [٨] ، ويرجع باحثون اخرون الى ان الاقلية الفيلية هم من قبائل (اللر) الرحالة التي قدمت من الشعوب الهندو – اوربية واستوطنوا في مناطق ما بين العراق وايران [٩].

ثالثا : اماكن تواجدهم وانتشارهم : يتواجد الكورد الفيليون على طول الشريط الحدودي الشرقي بين ايران والعراق , اذ ينتشر الفيلية في شمال محافظة ديالى وتحديدا قضاء (جلولاء) والى شمال وجنوب ووسط محافظة واسط في اقضية زرباطيه وبدره وجصان والعزيزية ومركز محافظة واسط مدينة الكوت وجنوب محافظة ميسان في قضاء علي الغربي وبعض القرى في المحافظة اما في الجانب الايراني ينتشر الكرد الفيلين الايرانين في محافظات كرمنشاه وايلام [١٠], اما تواجدهم في بغداد فقد سكن الكورد الفيلين اهم منطقة اقتصادية في بغداد وهي الشورجه واحيائها (الكفاح والصدرية وابو سيفين والدهانة وعكد الاكراد) ومنطقة جميلة وشارع فلسطين ومدينة الصدر في قطاع ١٤ الذي سمي باسم حي الاكراد[١١].

المطلب الثاني: واقع الكورد الفيلية قبل عام ٢٠٠٣

الكورد الفيليون على مر التاريخ جزء اساسي من المنظومة الاجتماعية في العراق , حاولت بعض الانظمة السياسية القمعية التي حكمت العراق في حقب معينة ان تستأصل هذا الجزء المهم من المنظومة الاجتماعية الشاملة , اذ نلاحظ بعد نهاية الحرب العالمية الاول جرى اتفاق بين الحكومة التركية والحكومة العراقية حول تصفيت التركة العثمانية في العراق , فقد تم اصدار قانون الجنسية العراقي عام ١٩٢٤م , وبموجب هذا القانون تم تقسيم العراق الى تبعيتين (تبعية عثمانية) وتبعية (ايرانية) , صنف الكورد الفيليين من ضمن التبعية الايرانية واستندوا على هذا التقسيم ، لكون اغلب الشباب الفيلين ادعوا اثناء الحرب العالمية الاولى بانهم ايرانين خوفا من سوقهم الى مذابح الحرب , وهذا الادعاء ليس فقط ازاء الكرد الفيلين بل حتى بعض الشباب العربي ادعى ذلك ولنفس السبب ولكن تم تجريم الكورد الفيلين فقط والجالية الفارسية وبالنتيجة تم معاملة الكورد الفيلين على انهم مواطنين من الدرجة الثانية لكونهم تبعية الى دوله ثانية [١٢].

اولاً : الواقع السياسي : انقسم الاتجاه السياسي قبل عام ٢٠٠٣ للكرد الفيلين الى ثلاث اتجاهات [١٣]

١.الاتجاه القومي : انخرط جزء من الشباب المتحمسين للقضية الكوردية في الاحزاب القومية التي كانت تعمل في شمال العراق سواء مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة (مسعود البرزاني) او حزب الاتحاد الكردستاني بقيادة الراحل رئيس جمهورية العراق السابق مام(جلال طالباني) .

٢.الاتجاه الثاني : انخرط قسم كبير من الشباب والمثقفين الفيلين بالأحزاب اليسارية وخصوصا الحزب الشيوعي العراقي , وبرزت مجموعه مثقفه وقيادية على اعلى مستوى في الحزب الشيوعي وكان منهم احد اعضاء اللجنة المركزية وعضو المكتب السياسي القيادي (عزيز الحاج) .

٣.الاتجاه الثالث : الاحزاب الاسلامية الشيعية المحافظة , وهذا الانتماء كلف الفيلين ثمن كبير , حيث تسبب هذا الانتماء الذي امتزجت الصورة في عقلية النظام السياسي البعثي الى ان الفيلين تبعية ومنتمين الى احزاب اسلامية شيعية مناهضة لسياسية البعث في العراق وهذه جريمة كبرى لا يمكن غفرانها بدون عقاب , واهم هذه الاحزاب هو (حزب الدعوة الاسلامي, وحزب الطليعة الاسلامي , ومنظمة العمل الاسلامي) .

تمخض عن الانتمائات ظلم كبير اصاب الاقلية الفيلية , اذ عمد النظام السياسي العراقي الى استخدام قانون الاحوال الشخصية العراق لعام ١٩٢٤م ، الذي اعتبر بموجبه الاقلية الفيلية تبعية ايرانية , وعليه هم رعايا دوله معادية , وجاء هذا الاجراء من قبل النظام السياسي البعثي قبل عام ٢٠٠٣ لضرب الاقلية الفيلية بسبب انتمائهم القومي من جهه وانتمائهم المذهبي الشيعي من جهه اخرى ، والذي عده النظام السياسي مصدر خطر على أيدولوجيته القومية التي تعتمد القومية العربية العلمانية اساساً لها , والتي ترفض اي فكر واي انتماء غير انتمائهم واستخدام قوة السلطة في اضعاف هذه الاقلية لذلك قام بحملات تسفير وتهجير واعتقالات جماعية [١٤].

مراحل التهجير والتسفير والاقصاء من المشاركة [١٥]

١. المرحلة الاولى في العهد الملكي : تم اقصاء الاقلية الفيلة من الوظائف العامة والمشاركة السياسية بعد اصدار قانون عام ١٩٢٤م وبحجة انهم لا يحملون الجنسية العراقية , حيث تم منع شبابهم من الدخول الى كليات الشرطة والكليات العسكرية مع كونهم مشمولين بالخدمة العسكرية كجنود , لكن لا يسمح لهم ان يصبحوا ضباط وكذلك منعوا من الدخول الى السلك الدبلوماسي والوظائف المهمة الاخرى.

٢. المرحلة الثانية في العهد الجمهوري الاول : حصل توتر سياسي بين ايران والنظام السياسي العراقي بقيادة العسكر في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم , قامت السلطة بتسفير ونفي اي مواطن من الاقلية الفيلية لا ينسجم مع اهواء السلطة بحجة التبعية الايرانية .

٣. المرحلة الثالثة الجمهورية الثانية في عهد القومين : ارتكب الحرس القومي جرائم بشعه بحق الاقلية الفيلية عام ١٩٦٣م ومن هذه المجازر جريمة حي الاكراد التي استمرت عدة ايام قتل فيها الحرس القومي مناوئين لسياسته من يسارين ووطنيين , الذين تحصنوا في عكد الاكراد وقام الاهالي بتهريبهم خوفا عليهم من القتل والاعتقال الذي يعقبه اعدام , وكان جريمة هولاء انهم رفضوا الانقلاب العسكري القومي في العراق تبع ذلك قيام السلطة بأعتقالات عشوائية وقتل علني [١٦].

٤. المرحلة الرابعة الجمهورية الثالثة : وهذه المرحلة الاكثر وحشية ومأساوية بتاريخ العراق والاقلية الفيلية , وصول حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة , تم ممارسة جرائم بشعة ضد الاقلية وتحديدا بداية الحرب

مع ايران , قاد النظام السياسي حملات تهجير قسرية وتسفير للعوائل اطفال ونساء بدون رجال , حيث تم سوق الرجال الى معسكرات اعتقال في محافظة المثنى في سجن (نكرة السلمان) وتم قتل الكثير ودفنهم والبعض الاخر دفنوا وهم احياء في مقابر جماعية تم عرضها في وسائل الاعلام المرئية .

ثانيا : الواقع الاجتماعي : ينقسم الواقع الاجتماعي للكورد الفيلين الى من يعيشون بالمناطق الريفية على اساس طبيعه عشائرية وبين من يعيشون بالمدن الحضرية التجارية ويغلب عليهم الطابع الحضري المدني الذي يبتعد عن الروابط العشائرية , لذلك كانوا يعشون جنب الى جنب مع العشائر العربية العراقية وينتهجون السنائن والتقاليد والاعراف العشائرية العراقية ومنها (الفصل العشائري الذي يحتكم له اغلب سكان الشعب العراقي وكذلك القيم السلبية مثل غسل العار والنهوة العشائرية وزواج (كصه بكصه) والتقاليد الايجابية الاخرى مثل زيارة النجف الاشرف في عيد النوروز لزيارة قبور امواتهم وكذلك احياء ليالي المحرم بأقامة مجالس العزاء الحسينية) , اما السكان الحضرين بعضهم كانوا غير مهتمين بهذه القيم واكتفوا بالاهتمام بالتجارة والتعليم وتعزيز الاواصر الاجتماعية من خلال انشاء جمعيات ونوادي ثقافية وفكرية تهتم بالتراث الفيلي وتشجيع ابناء القومية على التعليم لكون اغلبهم منعوا من دخول المدارس بسبب عدم منحهم الجنسية العراقية بحجة تبعيتهم الى ايران , لذلك قام مجموعة من المثقفين بافتتاح مدرستين خاصه لأبناء الاقلية الفيلية لغض تعليمهم في المرحلة الابتدائية والثانوية وبعد ذلك يسمح القانون العراقي الى التبعية من الالتحاق للكليات العراقية [١٧].

عانى الفيلين من الظلم والاضطهاد بسبب انتمائهم القومي والديني وخصوصا بسبب انتمائهم الى المذهب الجعفري الذي يبغضه النظام السياسي البعثي , وكانت من ضمن سياسيات النظام السياسي تفرقة الاعراق والقوميات العراقية من خلال استخدام جلاوزه من السنه لضرب الشيعة وبالعكس , وكذلك يستخدم العرب لضرب الاكراد بحجة القومية والشعبوية التي كانت ضمن ايدلوجية الفكر البعثي والهدف من هذه الاعمال هو ضرب مراكز القوة الاجتماعية في العراق , ومن ضمن سياساته قام بتهجير الاكراد الفيلية وتم فصل النساء عن الرجال وسلب حقوقهم وممتلكاتهم حتى وصل الامر الى سحب وثائقهم مثل اجازات سوق المركبات والوثائق الدراسية وسحب هوية غرفة التجارة واتحاد الصناعيين للتجار والصناعيين والوثائق الثبوتية مثل هوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن وجوازات السفر لكي لايصبح لهم وجود في ارض ابائهم واجدادهم [١٨].

ثالثا : الواقع الاقتصادي: توزع الواقع الاقتصادي للأقلية الفيلية بين الزراعة والتجارة والصناعة , اذ شغل قسم من ابناء الاقلية الذين كانوا يسكنون الريف يعملون بالزراعة في مدن (مندلي وخانقين والعزيزية وبدره وجصان ومدن اخرى) , وامتلكوا الاراضي وقاموا بزراعتها ورفد الاسواق بالمنتجات الزراعية والحيوانية , اما في مجال التجارة والصناعة فكانت نسبة كبيرة من ابناء الاقلية الفيلية من تجار الجملة ومن اصحاب المصانع ومن اصحاب رؤوس الاموال التي كانت تشكل عصب العجلة الاقتصادية في العراق , فقد عمل الكثير منهم في تجارة المواد الغذائية

والحبوب في منطقة (الشورجه) وكذلك تجارة الخضروات والفواكه في منطقة (علوة جميلة) وتجارة الحديد والخشب في شارع (شيخ عمر) وتجارة الذهب في مدينة (الكاظمية المقدسة) وتجارة الاقمشة محلات الجملة في شارع (الرشيد) وغيره من مناطق التجارة والصناعة[١٩] .

حب ابناء الاقلية الفيلية الى بلدهم ومذهبهم دفعهم الى دعم القضايا الوطنية , مما اثار سخط النظام السياسي وجلاوزة , اضافة الى ذلك الوضع المالي الجيد للأقلية الفيلية ودعمهم للحركات الوطنية والدينية التي كانت تناهض السلطة كان يثير النظام السياسي البعثي, مما تسبب لهم باتهامهم بانهم غير عراقيين وانهم خطر على العراق وانهم ايرانيين ولابد من تهجيرهم وسلب كل ممتلكاتهم واموالهم وسحب القوة الاقتصادية التي كانت بحوزتهم[٢٠] .

المطلب الثالث: واقع الكورد الفيلين بعد عام ٢٠٠٣

بعد سقوط النظام السياسي البعثي على اثر احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في ٢٠٠٣/٤/٩, عانى اغلب ابناء الاقلية الفيلية من الغربة في بلاد المهجر في ايران ودول اوربا , وقد عاشوا في حالة من صعوبة الاستقرار والاندماج في تلك المجتمعات ورغم المحاولات الكبيرة التي بذلوها من اجل تكيف وضعهم في تلك الدول , والاصعب من الاندماج هو العودة الى الوطن بسبب صعوبات واجهت عودتهم الى الوطن ومنها [٢١].

١. ملف تعويض الاضرار المادية التي تعرضوا لها وخصوصا النزاعات الملكية من عقارات التي ترجع ملكيتها لهم واصول شخصية ومالية تغيرت قيمتها واصبحت لا تمثل شيء فمن فقد مليون دينار عراقي في قبل عام ٢٠٠٣ اصبح قيمتها لا تساوي شيء بعد عام ٢٠٠٣.

٢. المغيبون والمفقودين الذين لم يعرف مصير اغلبهم ولا يمتلك ذويهم ادلة ثبوتية على وجودهم فضلاً عن اثبات استشهادهم لغرض تعويضهم .

٣. صعوبة استرداد الجنسية العراقية والوضع القانوني لكثير من ابناء الاقلية الفيلية , وسبب ذلك اخفاء اي ادلة ثبوتية من قبل ازلام النظام السابق , وعزوف البعض للرجوع الى العراق بعد معاناة التسفير والتهجير حتى مع رغبة ابناءهم من العودة الى ارض الوطن.

٤. ضعف دور النخبة السياسية في العراق وعدم جديتها في العمل على تسهيل عودة اغلب ابناء الاقلية الفيلية الذين انقسموا سياسياً بين الجبهة القومية والمذهبية (٢٢).

٥. عدم تطبيق اجراء اليات العدالة الانتقالية وما يرافقها من تعويض ومحاسبة الذين قاموا بتسفيرهم وتهجيرهم ومصادرة ممتلكاتهم .

اولاً : الواقع السياسي: انقسم الواقع السياسي للكورد الفيلين بين الاتجاه السياسي القومي وبين الاتجاه السياسي الديني المذهبي , وبالتالي تشتت واقعهم بين هذين الاتجاهين , وانعكس سلبا على تمثيل الاقلية سياسياً وكذلك انعكس على مستوى حصول الكرد الفيلين على التمثيل في السلطة التنفيذية والوظائف العامة والمشاركة السياسية واسترداد حقوقهم المسلوبة , لذلك جرى عليهم التهميش والاقصاء بسبب ضعف الواقع السياسي الذي يعيشونه[٢٣] . اما تمثيلهم السياسي فقد حصل الفيلين على مقعد كوتا في البرلمان العراقي عن محافظة واسط كمقعد خاص بالاقلية لتمكينهم السياسي وتوسيع مشاركتهم السياسية , وهذا قليل بالنسبة لهم كاقلية عانت من الاضطهاد المركب بين اضطهادهم قوميا ومذهبيا في جميع المراحل السياسية وجميع الانظمة السياسية التي حكمت العراق , بالتالي هذا التمثيل انعكس سلبيا على حجم مشاركتهم السياسية لكونه لا يرتقي لحصول الفيلين على استحقاقهم كأقلية سياسية تطمح للحصول على حقوقها التي تم حرمانها منها في السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٣ ولم يحصلوا الا على الجزء اليسير منها بعد عام ٢٠٠٣ [٢٤].

ثانيا : الواقع الاجتماعي : لم يكن سهل على الفيلين العودة الى اراض الوطن بعد عام ٢٠٠٣ , وعند عودتهم تفاجئ البعض منهم بأمرين ؛ الامر الاول هو مصادرة ممتلكاتهم وتحويل ملف المصادرة الى هيئه حديثة تم تشكيلها للبت في قضايا نزاع الملكية والتي تبت بقضية الاملاك التي استحوذ عليها النظام السياسي بموجب قرار من محكمة الثوره التي شكلها مجلس قيادة الثورة المنحل والذ تهيمن عليه بعض الاشخاص من ازلام النظام وتم بيع عقارات الفيلين الى مواطنين عادين تملكوها وهم لا يعرفون عائدتها الى المسفرين والمرحلين قسراً , وانتهى المطاف بمتلكاتهم بسلسلة من الاجراءات المعقدة التي تفصل بها محاكم مختصة ودعاوي طويلة وفي نفس الوقت الضعف المالي للحكومة العراقية لم يمكنها من تعويض المتضررين لذلك عزف اغلب ابناء الاقلية من العودة , اما السبب الثاني هو نعت ابناء الاقلية بانهم ايرانيين وعلى لسان بعض المسؤولين العراقيين بل وصل الامر الى قناعة بعض الفيليين انفسهم بانهم ايرانيين مما ادى الى حدوث شرخ بين ابناء الاقلية انفسهم وبينهم وبين باقي المكونات العراقية الاخرى , هذا الشرخ ادى الى تخلخل البنية الاجتماعية للأقلية وعدم تماسكها داخل الاقلية وداخل النسيج الاجتماعي العراقي وشعورهم بالاغتراب الداخلي [٢٥], كان الكورد الفيلين يتطلعون الى دولة المواطنة التي حرموا منها بسبب سياسيات الانظمة السياسية المتعاقبة والتي سلبت منهم الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واصبحوا غرباء في بلدهم , اذ كانوا يتأملون في التغيير الذي حدث في العراق في تغير واقعهم الاجتماعي ومساعدتهم في استرجاع حقوقهم التي حرموا منها وعلى انشاء مؤسسات مجتمع مدني خاصه بهم تعمل على ارجاع ما سلب منهم وتعويضهم على ما فقدوه بسبب الانظمة السابقة[٢٦], ويرى الباحث ان الذي حدث تبدل الظلم بالتهميش وتبدل الاضطهاد والحرمان بالإقصاء واستغلال القضية الفيلية للمتاجرة والحصول على مغانم سياسية باسم القضية الفيلية من قبل بعض النخب التي تاجرت بالقضية وجلب منافع لهم خاصة . رغم هذا

الواقع المرير لكن ساهمت بعض النخب الفيلية في تحسين الواقع الاجتماعي ولتحقيق العدالة والمساواة مع اقرانهم العراقيين من خلال انشاء بعض المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاعلامية ومنها [٢٧].

١. المجلس العام للكورد الفيلين
٢. الجمعية الثقافية والاجتماعية للكورد الفيلين
٣. منتدى المراة الفيلية
٤. الجبهه الفيلية
٥. مؤوسسة شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيلين
٦. مؤسسة اوميد للكورد الفيلين
٧. قناة فضائية الاشراق الناطقة باللغة الكوردية الفيلية

ثالثا : الواقع الاقتصادي: استبعد الكورد الفيلين من المشهد الاقتصادي قبل عام ٢٠٠٣ لأسباب سياسية ودينية وقومية بغيضة وعانوا فترات طويلة من الاقصاء والتهميش ومصادرة الممتلكات , لكن بعد عام ٢٠٠٣ اغلب ابناء الاقلية من الذين لم يتم تهجيرهم وتسفيرهم الى الخارج هم من الشرائح المهنية والحرفية الجيدة والطبقة الوسطى فالكثير منهم يشغلون مهن طبية وهندسية ويعملون بالمحامات وغيرها من الاختصاصات المهمة , والفائضين عن الحاجة في هذه الاختصاصات عمل بالسلك الامني والعسكري كضباط في الجيش والشرطة الذي حرموا منه في العهود السابقة , اذ كان تطوعهم في هذه الاجهزة مميز , اذ شغلوا مناصب ومراتب متقدمة في الداخلية والدفاع [٢٨],وامر اخر وصدر قرار من مجلس القضاء الاعلى العراقي المرقم (١٠٢٩) في عام ٢٠١٧ , والقاضي بإعادة جميع الحقوق المسلوبة وتشكيل لجنة من هيئة قضائية للبت والنظر في المنازعات القضائية والقانونية [٢٩] ومن ضمن هذه الحقوق هي الحقوق الاقتصادية التي منعوا منها في الاتحادات والتجمعات الاقتصادية وتسهيل امورهم في بعض المجالات والقطاعات الاقتصادية واعطاهم ميزة ايجابية في اغلب موسسات الدولة ومنها التعليم والتربية والتجارة والصناعة والتعين في الوظائف العامة , اما بخصوص الجنسية العراقية التي سلبت منهم من قبل الانظمة السياسية السابقة وجه السيد رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني بنقل سجلات الكورد الفيلين بدوائر الجنسية من شعبة الاجانب الى شعبة العراقيين , وهذه مظلمة اخرى تضاف الى سجل مظالم الكورد الفيلين , اذ كل السنوات التي عقبت عام ٢٠٠٣ وتعاقب الانظمة السياسية على حكم العراق وتنادي بأسم مظالم الفيلين لكن لم تنصفهم بقضية الجنسية [٣٠].

المبحث الثاني: معوقات ومقومات المشاركة السياسية للكورد الفيلين في العراق وتقيمها

المطلب الاول :معوقات المشاركة السياسية للكورد الفيلين

اولاً . المعوقات السياسية : تنقسم معوقات المشاركة السياسية للكورد الفيلين بعد عام ٢٠٠٣ الى قسمين

١. معوقات المشاركة السياسية الداخلية . وهي على النحو الاتي:

أ. عدم وجود تنظيم سياسي موحد : بعد عام ٢٠٠٣ انقسمت النخب السياسية للكورد الفيلين في عدة احزاب وتنظيمات وتيارات سياسية , وحاول البعض منهم الى لم الشتات والتشظي السياسي الذي اثر على مستقبل المشاركة السياسية للاقلية الفيلية , اذ كان من المفترض ان تشعى النخب السياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية الى توحيد الروئ في مشروع سياسي موحد , ويرجع سبب هذا التشتت الى ميول اغلب النخب السياسية الى اتجاهات فكرية وسياسية مختلفة منها اتجاه قومي واخر مذهبي , وهنالك اخرون فضلوا الاتجاهات السياسية العلمانية والشيوعية [٣١].

ب. عدم رغبة الافراد بالمشاركة السياسية :اليأس والاحباط من جدوى المشاركة السياسية ونفعها وهذه من اهم المعوقات السياسية ,اذ يشعر اغلب افراد الاقلية الفيلية بخيبة امل من الاحزاب والتيارات السياسية التي تمثلهم , حيث انها لم ترتقي الى تمثيل مصالحهم وتحقيق حقوق ومكاسب ابناء الاقلية , حيث ان النخب السياسية لم تحقق اي شيء من حقوق الاقلية ولم ترفع الحيف عنهم وبالتالي هذا الياس والاحباط انعكس سلبيا على اداء الافراد في المشاركة السياسية .

ج. ميول اغلب النخب السياسية الى تحقيق مصالحهم الشخصية :تسعى اغلب النخب السياسية الى تحقيق مكاسب شخصية ونسيان مظلومية الاقلية التي تسبب بها النظام السياسي قبل ٢٠٠٣, اذ تم ترضية البعض منهم بمكاسب شخصية من قبل احزاب متنفذه وكبيرة من الاتجاهات التي تدعي القرب من الاقلية الفيلية ومناصر قضيتها , سواء من الاتجاه الديني او القومي او العلماني او الشيوعي, لغرض استيعاب هذه النخب من خلال تسنيمهم مناصب ومكاسب مادية , وبالتالي تولد احباط وخيبة امل لدى اغلب ابناء الاقلية في المشاركة السياسية , اذ ساهم الانقسام الداخلي في تبدد حماية حقوق الاقلية ورفع الحيف عنهم [٣٢].

٢. المعوقات المشاركة السياسية الخارجية .

أ. التضارب السياسي بين المكونات الكبيرة (المذهبية , القومية): الصراع السياسي بين النخب السياسية التي تمثل المكونات الاكبر في العراق لغرض زيادة اعداد جماهيرهم والاصوات التي تمكنهم من زيادة عدد مقاعد المجالس التشريعية وزيادة نفوذهم ووجودهم داخل السلطة التنفيذية , على حساب المتاجرة بدماء شهداء وضحايا ابناء الاقلية , واستخدام القضية الفيلية لتدعيم قوة الاحزاب القومية المهيمنة من جهة والاحزاب الدينية من جهة اخرى , وذلك بسبب ميول النخب الى احد هذين الاتجاهين ونسيان القضية الحقيقية (الاقلية الفيلية) , اذ انعكس على اهمية القضية الفيلية بشكل سلبي وبالتالي تراجعت المشاركة السياسية .

ب. عجز الحكومة والنظام السياسي عن تعويض المتضررين : تم تأسيس دائرة مختصة لتعويض ابناء الاقلية عن الظلم والحيف الذي لحق بهم (هيئة نزاعات الملكية) , لكنها عجزت عن تعويض الكثير من المتضررين

وارجاع حقوقهم , من ظلم واضطهاد وعنف وتهجير قسري ومصادرة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة في زمن النظام السابق , مما ولد لدى ابناء الاقلية الاحباط والياس من العودة الى العراق , بل حدث العكس هاجر الكثير من الموجودين داخل العراق الى بلاد المهجر وهذه المره ليس من الظلم والاضطهاد بل بسبب التهميش والاقصاء وعدم احتواء ابناء الاقلية ومعاملتهم معاملة حسنة اسوة بباقي الدول التي خصصت تشريعات ومؤسسات خاصه لحماية حقوق الاقليات الضعيفة في مجتمعاتهم , وبالتالي انعكس بشكل سلبي على المشاركة السياسية لأبناء الاقلية في كل المشاهد السياسية والاجتماعية ولاقتصادية والثقافية [٣٣].

ج. تجاهل المشرع الدستوري للقضية الفيلية :اغفل المشرع الدستوري ذكر الاقلية الفيلية بكونها اقلية قومية لها خصوصيتها وحقوقها , بل تعمد تذويب القضية الفيلية بين المكونين الاكبر القومي والديني لكون النخب السياسية للمكونين الاكبرلديهم رغبة كبيرة في ابتلاع الاقلية الفيلة ضمن مجالهم الانتخابي , اذ اكتفى المشرع الدستوري بذكر الاقليات في المادة الثانية من الدستور العراقي ((..... حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحين والايزيدين والصابئة المندائين)) [٣٤], والمادة الرابعة ((..... يضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة التركمانية والسريانية والارمينية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقا للضوابط التربوية ,.....)) [٣٥], اذ لم يتطرق المشرع الدستوري الى ذكر الاقلية الفيلية باي نص او فقرة كما ذكر الاقليات القومية والدينية في بعض النصوص ولم يحدد ضمنا حقوقهم ومصالحهم ومن ضمنها تمثيلهم السياسي في المجالس التشريعية والتنفيذية , الا بعد عام ٢٠١٦م تم منحهم مقعدين في مجلس محافظة واسط ومقعد واحد في مجلس النواب , وهذا التمثيل لا يتناسب مع حجم الاقلية وتاريخها في الاستبعاد والتهميش , مما ادى ذلك الى تراجع حجم المشاركة السياسية بسبب عدم وجود دافع دستوري يعطي الامل للأقلية بالمشاركة الفعالة .

د. اهمال النخب السياسية العراقية لحقوق الاقلية الفيلية [٣٦]: اهمل قادة الاحزاب والكتل السياسية في العراق المسيطرين على المشهد السياسي , اهمية التنوع العرقي والاثني بصورة عامو والاقلية الفيلية بشكل خاص , اذ انعكس بشكل سلبي على وحدة وتماسك النسيج الاجتماعي , ادى ذلك الى :

- عدم رغبة اغلب ابناء الاقليات بالعودة الى العراق من ارض المهجر ومثال ذلك الى الان يوجد كورد فيلين في معسكر للاجئين في كرمنشاه الايرانية من ابناء الاقلية الفيلية
- شعور الاقليات العراقية بعدم الرضا والقبول على مجمل اوضاعهم السياسية والاجتماعية , وشعورهم بالظلم والحرمان من تهميش السياسيين الماسكين بالسلطة .
- التمركز والانكفاء على ذاتهم والانغلاق في علاقاتهم الاجتماعية .
- ضعف الثقة الاجتماعية وعدم تقبل الاخر والاختلاط مع باقي الافراد , ممادى الى تراجع راس المال الاجتماعي بين ابناء الشعب العراقي [٣٧].

ادى ذلك الى ضعف المشاركة السياسية من قبل افراد الاقلية الفيلية وباقي الاقليات العراقية واستضعافهم وتضييع حقوقهم

ثانيا : المعوقات الاجتماعية والثقافية :عانى الكورد الفيلين من مجموعة معوقات اجتماعية وثقافية اهمها .

١.سياسة التمييز: عانى ابناء الاقلية الفيلية من سياسة التميز مع باقي المكونات الاخرى , وعدهم انهم غير عراقيون لكونهم لا يحملون الهوية العثمانية ومن لا يحمل هذه الهوية فهو ايراني غير عراقي ، مما ادى الى ضعف الثقة المجتمعية وانعكست على المشاركة السياسية [٣٨].

٢.صراع المذهب والقومية : واقع الاقلية الفيلية منقسم اجتماعياً وثقافياً بين الاتجاه المذهبي والقومي , حيث انصار الاتجاه المذهبي يدينون بالولاء الى حكومة العراق التي تخصص عرفيا للمكون الشيعي , بينما انصار الاتجاه القومي يدينون بالولاء لحكومة الاقليم مما ادى الى التباعد الاجتماعي والثقافي بين افراد الاقلية نتيجة الانقسام بالعادات والتقاليد [٣٩].

٣.الاندثار العشائري : العشائر تعطي ترابط اجتماعي داخل وحداتها الاجتماعي , بسبب الخوف والظلم الذي تعرضوا له انصهرت عشائرهم مع العشائر العربية والكردي في الشمال , مما ادى الى ضياع هويتهم , لذلك انقسموا اجتماعيا وتشتت ابناء القومية داخل المكونات الاخرى مما اضعف من مشاركتهم السياسية .

٤.الهجرة : عدم انصافهم وتعويض وخسارتهم المادية والمعنوية وعدم وجود تشريع قانوني يضمن حقوقهم المدنية والاجتماعية والثقافية ساهم في تراجع مشاركتهم السياسية

٥.انعدام وجود مؤسسات التنشئة الاجتماعية :عدم وجود مؤسسات تنشئة اجتماعية تعزز هويتهم الاجتماعية والثقافية من مدارس وجمعيات تعزز الثقة المجتمعية بان هنالك اقلية لها حقوق وعليها واجبات ,ادى ذلك الى عدم رغبتهم بالمشاركة السياسية والاجتماعية والانغلاق على ذات القومية .

٦.ضياع هويتهم الوطنية : شعور الكثير من ابناء الاقلية بتبعيتهم الى ايران ادى الى حدوث فجوة اجتماعية بين ابناء الاقلية وباقي شركاء الوطن ، وجاء ذلك نتيجة انشغال النخبة السياسية الفيلية بمصلحها بعيداً عن الاهتمام بمصالح افراد الاقلية [٤٠] .

ثالثا : المعوقات الاقتصادية : مجموعة اسباب اقتصادية ساهمت في تراجع المشاركة السياسية .

١.هجرت اصحاب رؤوس الاموال من الاقلية الفيلية الى خارج العراق مما ادى الى ضياع فرص عمل للكثير من ابناء الاقلية الذي كانوا بعتاشون على تجارة الاغنياء وبالتالي ولد استياءهم من الوضع العام .

٢.الاعتداءات المتكرره على مصالح وتجارة ابناء الاقلية ساهم في افقارهم .

٣.المحاصصة السياسية بين الكتل السياسية خلق ازمة اقتصادية لدى عموم ابناء العراق ومن ضمنهم افراد الاقلية الفيلية التي لا توجد حماية لمصالهم الاقتصادية .

٤. اهمال النظام السياسي الابناء الاقلية اقتصادياً وصحياً وخدمياً واجتماعياً .

المطلب الثاني: مقومات المشاركة السياسية

لغرض معالجة المعوقات في مجمل المستويات لابد من تقويمها على النحو الاتي .

اولاً . المقومات السياسية : تنقسم المقومات السياسية للمشاركة السياسية للأقلية الفيلية الى قسمين .

١. المقومات السياسية الداخلية [٤١] .

أ.توحيد القيادة السياسية . من اهم المقومات التي تساعد وتساهم في تطوير وتعزيز المشاركة السياسية هو توحيد النخب السياسية وتوحيد مواقفها وتغليب مصالح الاقلية على اي مصلحة اخرى وتوحيد تلك المصالح ضمن اطار القضية الفيلية .

ب. توحيد الخطاب السياسي في تنظيم سياسي شامل . توحيد المواقف والرؤى السياسية في قالب القضية الفيلية , في تنظيم سياسي شامل باسم جبهه او تيار او تجمع ولابتعاد عن الانقسام بين المذهب والقومية .

٢. المقومات الخارجية :

أ. تدويل القضية الكرد الفيلية . الحصول على اعتراف بحقوق الاقلية من قبل المجتمع الدولي وبالتالي شمولهم بالقوانين الدولية الخاصة بحقوق الاقليات والحصول على حماية قانونية من خلال ضغط خارجي على النظام السياسي .

ب. تطبيق آليات العدالة الانتقالية: ويتم ذلك بتعويض المتضررين سياسياً , وجبر الضحايا ومحاسبة مرتكبي الجرائم وفق القانون , وإقامة النصب التذكارية وتخليد صور الضحايا وإقامة المعارض الفنية وتسليط الإعلام على المظالم والمجازر التي ارتكبت بحقهم لتبقى عاقلة في الأذهان [٤٢].

ثانيا : المقومات القانونية والدستورية [٤٣] .وتتضمن الاتي

١. تشريع قوانين تضمن الحقوق والحماية للأقلية الفيلية

٢. تعديل دستوري واضافة فقرة دستورية تضمن وتحافظ على هوية الاقلية الفيلية وتعزيزيها.

٣. زيادة عدد مقاعد الاقلية في الكوتا الممنوحة للأقليات في تشريع القانون الانتخابي .

٤. اعادة هيكلة مؤسسة هيئة الدعاوي الملكية والعمل على ايجاد تشريعات قانونية تمكن الهيئة من انصاف ابناء الاقلية المتضررين

ثالثا : المقومات الاجتماعية والثقافية [٤٤].هنالك عدة مقومات اجتماعية وثقافية تساهم في تعزيز وتطوير المشاركة السياسية للاقلية الفيلية التي تعاني من تراجع تلك المشاركة

١. تطبيق وظائف العدالة الانتقالية : الجزء الذي يخص معالجة الاضرار النفسية والاجتماعية التي تم ممارستها من قبل الانظمة السياسية السابقة والتهميش والاقصاء بعد ٢٠٠٣واعادة الكرامة الانسانية وتعزيز الثقة المجتمعية من خلال الحوار وتقصي الحقائق [٤٥].

٢. تعزيز روح المواطنة : المساهمة في بناء مؤسسات التنشئة الاجتماعية والنوادي الثقافية والجمعيات والاتحادات ومؤسسات المجتمع المدني التي تعزز روح المواطنة .

٣. نبذ خطاب الكراهية : منع استخدام الخطابات التي تدعوا للتفرقة والانقسام الاجتماعي وتدعوا الى العنف والكراهية , وعلى تغذية خطاب التسامح والمحبة والسلام الاجتماعي واقامة مؤتمرات الوئام والانسجام بين ابناء الشعب العراقي لتعزيز مكانة الاقليات داخل المجتمع .

٤. اعطاء الاولية للهوية الوطنية الشاملة مع احترام الهويات الفرعية : ومنها هوية الاقلية الفيلية لحماية ابناء الاقلية من ثقافة الاحتماء والتمركز الاثني , لكون يعاني ابناء الاقلية من ضعف الاهتمام الاجتماعي من قبل النخب الاجتماعية الاخرى [٤٦].

٥. تقوية مؤسسات الدولة التي تهتم بالشؤون الاجتماعية : من خلال تعزيز الثقة بتلك المؤسسات التي تعمل على دمج الاقليات بشكل رسمي مع باقي ابناء الوطن ,مثال ذلك تقوية دور العشائر الفيلية اجتماعيا .

رابعاً : المقومات الاقتصادية :

١. تعويضات اقتصادية ومالية وجبر الضرر: تعويض ابناء الاقلية الفيلية من الاصول المالية والاقتصادية التي سلبها النظام السابق في عمليات التهجير والتسفير وقوانين محكمة قيادة الثورة التي بموجب قراراتها التي اجاز لجلاوزة النظام بنهب ومصادرة الاصوال المالية والاقتصادية لابناء الاقلية , وتاتي هذه التعويضات تماشيا مع المعاهدات والمواثيق الدولية التي تلزم الانظمة السياسية بتعويض المتضررين من ابناء الاقليات , وتشمل هذه الاصول (العقارات وقطع الاراضي السكنية والزراعية والاموال في البنوك والنقود العينية والمسوغات الذهبية وممتلكات اخرى تم مصادراتها) , بالتالي هذه الإجراءات تعزز قيم المواطنة لدى ابناء الاقلية وتعزز قيم المشاركة السياسية [٤٧].

٢.أعادة تأهيل وبناء الطبقة الوسطى : يتوجب على النظام السياسي ومؤسسات الحكومة العمل على بناء الطبقة الوسطى اقتصاديا من خلال منحهم امتيازات وفرص استثنائية من خلال خطط تنموية واستراتيجية .

٣.منحهم فرص استثمارية وتنموية : التفاوت الاقتصادي اثر اقتصاديا على جميع افراد الشعب العراقي وابناء الاقلية بشكل خاص , لذلك يتوجب على صانع القرار زيادة فرص التنمية والاستثمار الاقتصادي وانعاش الدخل الحقيقي لأبناء الاقليات واشاركهم بمشاريع اقتصادية وخصوصا في مناطق تواجدهم .

المطلب الثالث: الرؤى المستقبلية

تتحدد الرؤى المستقبلية لمستقبل المشاركة السياسية لابناء الاقلية الفيلية في العراق من خلال ثلاث مشاهد .

١. مشهد الاستمرار : في حال استمرار المعوقات الموجودة التي تعيق من تعزيز المشاركة السياسية للأقلية الفيلية وفي حال بقاء الوضع على ما هو علية المتمثل بوجود المعوقات سيبقى ابناء الاقلية الفيلية عرضة للتهميش والاقصاء والتميز السياسي والاجتماعي والاقتصادي , سوف تتراجع مشاركتهم السياسية بشكل سليم وصحيح .

٢. مشهد التراجع : في حال تراجع زيادة المعوقات واستمرارها بشكل كبير من انقسام النخب السياسية وعدم اصدار قرارات وتشريعات تضمن حقوق الاقلية وعدم اعطاهم فرص اقتصادية واجتماعية تمكنهم من تعزيز الثقة المجتمعية والاعتزاء بقيم المواطنة يوف تنعدم مشاركتهم السياسية في المستقبل ويتجهون الى ثقافة الاحتماء والتمركز الاثني وينتعش لدى ابناء الاقلية الى خطاب الكراهية والعنف وعدم تقبل الاخر ويكونون خطر على وحدة الشعب العراقي ويلجئون الى دولة خارج الحدود لغرض استحصال مصالح معينة وبالتالي يصبح ابناء الاقلية خطر على العراق , وبالتالي يكونون عون العداء العراق بدلا من ان يكونوا ابناء وشركاء في الوطن .

٣. مشهد التقدم : في حال تراجع المعوقات وتقدم المقومات بكل مستوياتها السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية وتطبيق اجراءات حقيقية الهدف منها ,اصلاح اوضاع وواقع الاقلية الفيلية سوف تزداد المشاركة السياسية لأبناء الاقلية الفيلية ويكون داعمين لأبناء عراق تسوده قيم المواطنة والعدالة والثقة المجتمعية وصناعة راس مال اجتماعي ترابطي, وتدعيم النسيج الاجتماعي العراقي .

الخاتمة

عملية المشاركة السياسية للأقليات بصورة عامة والاقلية الفيلية بصورة خاصة عملية متعددة ومتشابكة وصعب تحقيقها في هكذا ضروف ، اذ ان المشاركة السياسية للأقليات تحتاج الى توفير بيئة مناسبة وجهود حثيثة واليات حكومية وقضائية وتعديلات دستورية وتأييد شعبي ومجتمعي ، وفي ظل هذة الضروف التي يعيشها العراق من الصعب توفير تلك الاليات ، لذلك تحتاج المشاركة السياسية اولا الى استقرار سياسي يرافقة استقرار امني واستقرار اقتصادي ، وبعد يمكن ان تنتعش المشاركة السياسية للاقليات في العراق ليس فقط الاقلية الفيلية ، التي اصبحت في اوقات متقدمة هدفار سهلا للحركات المتطرفة في العراق في اوقات التدهور الامني والسياسي بعد عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠١٧ ، اي بعد تحرير العراق من خلايا داعش الارهابية والمتطرفين امثالهم ، بعد ذلك بدا الاهتمام بالاقليات بشكل اكبر وتم الاهتمام بدمجهم بالمجتمع ومشاركتها السياسية كما تتبعنا ذلك في متن البحث لذلك نستنتج كم بحثنا النقاط التالية .

١. واقع المشاركة السياسية غير مرضي لابناء الاقلية ولا يشجع على اندماج ابناء الاقلية مجتمعيا وشعبيا .
٢. المشاركة السياسية تحتاج الى ظروف واستقرار على جميع الاصعدة لتحقيق نسبة عالية ومعدلات تقدم واضحة
٣. معالجة المعوقات وتحقيق تقدم حثيث في المقومات من الامور التي تسهم في تعزيز المشاركة السياسية .
٤. المشاركة السياسية حق طبيعي لكل الاقليات في العراق التي حث عليها الكجتكع الدولي في كثير من الاتفاقيات والعهود الدولية .

التوصيات

١. تحقيق استقرار وثقة مجتمعية تساعد على تحقيق وتعزيز نسب عالية للمشاركة السياسية
٢. تعديلات دستورية وتضمين استحقاق الاقليات في الدستور يضمن حماية مستقبلهم السياسي والاجتماعي في العراق .
٣. اتخاذ قرارات تشريعية وحكومية لاسترجاع وحماية الحقوق التي لم يحصل عليها اغلب ابناء الاقلية لضمان عودتهم من المهجر وزيادة نسب المشاركة السياسية .
٤. تطبيق اجرارات واليات العدالة الانتقالية وتخليد ذكرى شهداء ابناء الاقلية الفيلية يسهم وبعزز من المشاركة السياية
٥. العمل على رفع نسب ابناء الكورد الفيلين في الوظائف الحكومية والمجالس التشريعية والتنفيذية من خلال اضافة مقاعد مخصصه .

الهوامش

([١]) فريدة جاسم دارة , الكرد الفيليون شقاء الهوية المركبة وجراح الذاكرة الجماعية , مجلة العلوم الاجتماعية , جمعية علم الاجتماع , بغداد , العدد الرابع , ٢٠١٢ , ص ٦١٢

([٢]) سي جي ادموندز ، كورد وترك وعرب سياسة ورحلات وبحوث من العراق ١٩١٩-١٩٢٥، ترجمة جرجيس فتح الله ،دار اراس للطباعة والنشر ،اربيل ، العراق ، ٢٠١٢ ، ص ٢٥.

([٣]) محمد تقي جون , قصة الكرد الفيلين , محنة الانتماء واعادة البناء , دار الضياء للطباعة , النجف الاشرف , ص٢١

([٤]) احمد ناصر الفيلي , الكورد الفيليون بين الماضي والحاضر , مؤسسة شفق للثقافة والاعلام , بغداد , سنة النشر بلا , ١٥٠.

([٥])نجم الدين سليمان مهدي الفيلي ، الفيليين في الاسم والاصول ،دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، سورية ، ٢٠١٣ ، ص٢٥

([٦]) فريدة جاسم دارة ,مصدر سبق ذكره , ص ٦١٤

([٧]) زكي جعفر الفيلي العلوي , تاريخ الكرد الفيليون وافاق المستقبل , مؤسسة الكوثر , ط١ , ٢٠٠٩, ص٤٤.

([٨]) خالد عقلان , الجذور التاريخية للقضية الكوردية , المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ,ط١ , تركيا , ٢٠١٧ ,ص٢

([٩]) منذر الفضل , الكورد الفيلين وحقوقهم في مستقبل العراق , ص ٢ متوفر على الرابط : www.fkgc.com

([١٠]) فريده جاسم دارة , مصدر سبق ذكره , ص ٦١٦

(١١) زكي جعفر الفيلي العلوي , مصدر سبق ذكره , ص٤٥

(١٢) زكي جعفر الفيلي العلوي , مصدر سبق ذكره , ص ٢٥

(١٣) سعد سلوم , الاقليات في العراق الذاكرة ,الهوية , التحديات , مؤسسة مسارات التنمية الثقافية والاعلامية , بغداد , ٢٠١٣ , ص١٥٥

(١٤) المصدر نفسه , ص١٥٦

(١٥) مجموعة باحثين , الفيليون الانتماء والمحنة , جريمة تهجير الكورد الفيليون , سلسلة اصدارات هيئة المسائلة والعدالة , دار النهرين للطباعة , بغداد , ٢٠١٤, ص٩٩

(١٦) لقاء اجراه الباحث مع احد شهود العيان الذين شاهد جرائم الحرس القومي بتاريخ ١٥/١/ ٢٠٢٣

(١٧) سعد سلوم , مصدر سبق ذكره , ص ١٥٣

(١٨) منذر الفضل , مصدر سبق ذكره , ص٧

(١٩) احمد ناصر الفيلي , الفيليون الاصالة التاريخية والمواطنة المهدورة , دار اراس للطباعة والنشر , اربيل , ٢٠١٢, ص ٢٠٤

(٢٠) المصدر نفسة , ص ٢٠٥

(٢١) مجموعة باحثين , مصدر سبق ذكره , ص١٢٩

(٢٢) سعد سلوم , مصدر سبق ذكره , ص ١٥٥

(٢٣) ثناء عبد علي هادي و وذكرى عبد المنعم ابراهيم , الأكراد الفيلية .. جدل الهوية والاندماج دراسة الانثروبولوجيا في محافظة واسط , مجلة ادآب , العدد ١٣٩, جامعة بغداد , بغداد , ٢٠٢١ , ص ٥١٤

(٢٤) فاطمة عبدالكريم دايخ الشمري واحمد غالب محي , دور الاقليات المسيحية ,الصابئة المندائية , والايزيدية , والكود الفيلية في المشاركة الدستورية والسياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٥, مجلة نسق العدد ٨ , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , بغداد , ٢٠٢٢, ص ١٤١

(1) Refugee Review Tribunal, RRT research response , Australa , 2007,p:5 at www.aat.gov.au

(٢٦) احمد ناصر الفيلي , مصدر سبق ذكره , ص ١٤٩

(٢٧) فريدون الاركوازي واخرون , الفيليون المحنة والانتماء , الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة , الدائرة الاعلامية , دار النهرين للطباعة , بغداد , ٢٠١٤, ص١٢٩

(٢٨) جعفر زكي العلوي الفيلي , مصدر سبق ذكره , ص ٢٩٤

(٢٩) مجلس القضاء الاعلى , مكتب رئيس المجلس , آمر قضائي , رقم القرار ١٠٢٩ في ٢٠١٧/١٢/٧

(٣٠) قناة صابرين نيوز على التلكرام , في يوم ٢٠٢٣/٢/١٣ متوفره على الرابط http://t.me/sabreenS1

(٣١) منى ياقو , الحماية القانونية للاقليات , مطبعة نصبين – القوش , دهوك – العراق , ٢٠١٩, ص١٤٤

(٣٢) صباح الفيلي , عضو بارز في الجبهة الفيلية العليا للكورد الفيلين في بغداد , لقاء اجراه الباحث في مقر الجبهة , بغداد , في ٢٠٢١/٦/١٦ , لقاء مسجل

(٣٣) مازن منعم الفيلي , عضو مجلس النواب العراقي , ممثل الاقلية الفيلية في مجلي النواب العراقي , يوم ٢٠٢١/٦/١٥ , لقاء مسجل اجراه الباحث .

(٣٤) المادة الثانية , الفقرة الثانية , الدستوري العراقي لعام ٢٠٠٥

(٣٥) المادة الرابع , الفقرة الاولى , الدستوري العراقي لعام ٢٠٠٥

(٣٦) حسين حسن الزرباطي ، الكورد الشيعة في العراق ، دار نينوى للنشر والتوزيع ، سورية ، ٢٠١٣ ، ص ١٥١.

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ١٥٠

(٣٨) محمد سعيد الطريحي ، الشيعة الاكراد الكورد الفيلين ، دار نينوى للنشر والتوزيع ، سورية ، ٢٠١٣، ص ٦٢.

(٣٩) وائل عصام ورائد الحامد ، صحيفة القدس العربي الالكترونية ، بين انتمائهم القومي الكردي وولائهم المذهبي الشيعي ، في ٢٠١٧/١٢/٢٣.

(٤٠) هيام علي المرهج ،الاقليات العراقية ... مشكلة التمثيل ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٩.

(٤١) زهير عبدالملك ، مراجعة سريعة للحركة السياسية في اوساط الكورد الفيلين ، دار نينوى للنشر والتوزيع ، سورية ، ٢٠١٣، ص ٦١٣ .

(٤٢) دينا هاتف مكي ، العدالة الانتقالية في ظل التغير في المنطقة العربية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٥٢، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص١٩٠

(٤٣) محمد سعيد الطريحي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨٣ .

(٤٤) دينا هاتف مكي ، مصدر سبق ذكرة ، ص ص ١٩٠-١٩٢

(٤٥) هند مالك حسن واسعد طارش عبد الرضا ، العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والاليات ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٢٠، ص ١٢٤.

(٤٦) علي عباس مراد ، اشكالية الهوية الوطنية في العراق .. الاصول والحلول ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٤١، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٠، ص ٤.

(٤٧) عبد العزيز عليوي عبد ، العدالة الانتقالية واثرها في تعزيز التعايش السلمي في العراق ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٢٠، ص١١٩.

المصادر

اولاً : الدستور العراقي

ثانياً :الكتب

١. احمد ناصر الفيلي , الكورد الفيليون بين الماضي والحاضر , مؤسسة شفق للثقافة والاعلام , بغداد , سنة النشر بلا .

٢. حسين حسن الزرباطي ، الكورد الشيعة في العراق ، دار نينوى للنشر والتوزيع ، سورية ، ٢٠١٣ .

٣. خالد عقلان , الجذور التاريخية للقضية الكوردية , المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ,ط١ , تركيا , ٢٠١٧ .

٤. زكي جعفر الفيلي العلوي , تاريخ الكرد الفيليون وافاق المستقبل , مؤسسة الكوثر , ط١ , ٢٠٠٩.

٥. زهير عبدالملك ، مراجعة سريعة للحركة السياسية في اوساط الكورد الفيلين ، دار نينوى للنشر والتوزيع ، سورية ، ٢٠١٣.

٦. سعد سلوم , الاقليات في العراق الذاكرة ,الهوية , التحديات , مؤسسة مسارات التنمية الثقافية والاعلامية , بغداد , ٢٠١٣

٧. سي جي ادموندز ، كورد وترك وعرب سياسة ورحلات وبحوث من العراق ١٩١٩-١٩٢٥، ترجمة ٨. جرجيس فتح الله ،دار اراس للطباعة والنشر ،اربيل ، العراق ، ٢٠١٢.

٩. فريدة جاسم دارة , الكرد الفيليون شقاء الهوية المركبة وجراح الذاكرة الجماعية , مجلة العلوم الاجتماعية , جمعية علم الاجتماع , بغداد , العدد الرابع , ٢٠١٢ .

١٠. فريدون الاركوازي واخرون , الفيليون المحنة والانتماء , الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة , الدائرة الاعلامية , دار النهرين للطباعة , بغداد , ٢٠١٤,

١١. مجموعة باحثين , الفيليون الانتماء والمحنة , جريمة تهجير الكورد الفيليون , سلسلة اصدارات هيئة المسائلة والعدالة , دار النهرين للطباعة , بغداد , ٢٠١٤.

١٢. محمد تقي جون , قصة الكرد الفيلين , محنة الانتماء واعادة البناء , دار الضياء للطباعة , النجف الاشرف .

١٢. محمد سعيد الطريحي ، الشيعة الاكراد الكورد الفيلين ، دار نينوى للنشر والتوزيع ، سورية ، ٢٠١٣.

١٤. منى ياقو , الحماية القانونية للاقليات , مطبعة نصبين – القوش , دهوك – العراق , ٢٠١٩

١٣. نجم الدين سليمان مهدي الفيلي ، الفيليين في الاسم والاصول ،دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع ، سورية ، ٢٠١٣ .

ثالثاً :البحوث والمجلات والصحف واللقاءات .

١. ثناء عبد علي هادي و وذكرى عبد المنعم ابراهيم , الأكراد الفيلية .. جدل الهوية والاندماج دراسة الانثروبولوجيا في محافظة واسط , مجلة ادآب , العدد ١٣٩, جامعة بغداد , بغداد , ٢٠٢١ .

٢. دينا هاتف مكي ، العدالة الانتقالية في ظل التغير في المنطقة العربية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٥٢، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠١٦.

٣. صباح الفيلي , عضو بارز في الجبهة الفيلية العليا للكورد الفيلين في بغداد , لقاء اجراه الباحث في مقر الجبهة , بغداد , في ٢٠٢١/٦/١٦ , لقاء مسجل .

٤. علي عباس مراد ، اشكالية الهوية الوطنية في العراق .. الاصول والحلول ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٤١، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٠.

٥. عبد العزيز عليوي عبد ، العدالة الانتقالية واثرها في تعزيز التعايش السلمي في العراق ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٢٠.

٦. فاطمة عبدالكريم دايخ الشمري واحمد غالب محي , دور الاقليات المسيحية ,الصابئة المندائية , والايزيدية , والكود الفيلية في المشاركة الدستورية والسياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٥, مجلة نسق العدد ٨ , جامعة النهرين , كلية العلوم السياسية , بغداد , ٢٠٢٢.

٧. لقاء اجراه الباحث مع احد شهود العيان الذين شاهد جرائم الحرس القومي بتاريخ ١٥/١/ ٢٠٢٣.

مازن منعم الفيلي , عضو مجلس النواب العراقي , ممثل الاقلية الفيلية في مجلي النواب العراقي , يوم ٢٠٢١/٦/١٥ , لقاء مسجل اجراه الباحث .

٨. مجلس القضاء الاعلى , مكتب رئيس المجلس , آمر قضائي , رقم القرار ١٠٢٩ في ٢٠١٧/١٢/٧.

٩. هند مالك حسن واسعد طارش عبد الرضا ، العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والاليات ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٢٠.

١٠. هيام علي المرهج ،الاقليات العراقية ... مشكلة التمثيل ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠١٤.

١٠. وائل عصام ورائد الحامد ، صحيفة القدس العربي الالكترونية ، بين انتمائهم القومي الكردي وولائهم المذهبي الشيعي ، في ٢٠١٧/١٢/٢٣.

رابعاً :المواقع الالكترونية.

١. منذر الفضل , الكورد الفيلين وحقوقهم في مستقبل العراق , ص ٢ متوفر على الرابط : www.fkgc.com

٢. قناة صابرين نيوز على التلكرام , في يوم ٢٠٢٣/٢/١٣ متوفره على الرابط http://t.me/sabreenS1